شكوى من عدم توفر مطبوعات الثقافة الديمقراطية

علي المالكي
تصوير: سمير هادي

منذ اكثر من شهر زرت احدى منظمات المجتمع المدني ، ولاحظت وجود مطبوعات جديدة اضيفت للمكتبة ، فاستأذنت من عضو الهيئة الادارية لتصفحها ، سمح لي الرجل واخذت من كل مطبوع نسخة ، ولما تمنيت حيازتها ، أهداني الرجل نسخة منها ، شكرته على الهدية الثقافية ، ومضيت اتابع طريقي بين الحائرين.

تكرار المطبوعات

وفي الطريق اكتشفت ان محتويات كتابين هما نفس محتويات اوراق تسلمتها من سيدة تعمل مشرفة في تنفيذ مشروع برنامج الحوار المدني في المجتمع العراقي، اضافة لمحتويات سلسلة (اوراق الديمقراطية) التي طبعتها الخارجية الامريكية منفصلة في حلقات، ووزعتها مكاتب الـ (C.I.A في المحافظات، او خبير في إعادة طبع مؤلف او كتاب وتيسير وصول محتوياته للقراء، ولكن الضرر في ان تعيد الطبع بما يضاعف كمية المطبوع اولا ثم لا يصل للقارئ ثانياً، أي "ان المال والجهد قد ضاعا، والمادة التي جمعت في كتاب (ماهي الديمقراطية؟) كانت طباعتها سيئة للغاية، وللقارئ ان يعود للصفحات في هذا الكتاب ليعلم كم هي حريصة (مجموعة اقرأ فقط) على ايصال الثقافة الديمقراطية للمواطن العراقي، ولوان المجموعة اعادت طبع نفس المادة على النحو الذي سلمتني اياه السيدة التي ذكرتها لقدمت خدمة للقارئ العراقي، لان نماذج السيدة كانت معدة بحيث تصل المادة الى (القارئ المتوسط) نأمل من مجموعة (نحن مجموعة اقرأ فقط) ان تراعي في الطبعة القادمة ملاحظة نواقص الطبعة الاولى، وهي نواقص لها دلالات تؤشر اداءً متدنياً في مهمة (رفع المستوى الثقافي) وسؤال نتوجه به للمجموعة، لماذا يطبع (اوراق الديمقراطية) بصورة جيدة بينما طبع كتاب (ماهي الديمقراطية) على نحو سيئ؟ والاهم وهل وصل الكتابان للقارئ؟

ضياع المطبوعات

ان مطبوعات الثقافة الديمقراطية، ضاعت في الطريق من المطابع الى القراء، وهذا ما أكده معظم من سألناهم عن تلك المطبوعات، ومنهم السيد عبد الحليم الرهيمي رئيس الهيئة العراقية للاعلام والبث السيد حازم الصالحي المستشار الثقافي لجمعية حقوق الانسان في بابل قال: عن بعض تلك المطبوعات تذكر الكثير من المطبوعات بالاغذية الفاسدة او تلك التي لا تستجيب لها شهية العراقيين وذائقتهم، واضاف: وقع تحت يدي قبل ايام كتاب عن الديمقراطية وقد ذيل بتوقيع معد عراقي ولكنني فوجئت وحزنت في عين الوقت ان هذا السيد المؤلف لم يقم الا بوضع اسمه فوق محاضرات الاستاذ غربي متخصص في الديمقراطية، ربما كان ذلك المؤلف يراهن على غباء مواطنيه، او انه لص قديم ولكنه يجهل اصول اللصوصية الديمقراطية الحديثة، واتنبأ اننا سنصادف مرة اخرى ظاهرة الكتاب بـ (٥٠) ديناراً، او بيع الكتب بالامتار! نحن نريد كتباً عن الديمقراطية للقراءة لا لاستخدامها لتنظيف الزجاج، او حفظ الطعام.

تأكيد عدم الوصول

وبعد مضي شهر عدت الى المكتبة، ووجدت مطبوعات الديمقراطية على حالها فالظاهر انها لم توزع اذ كانت مركونة في المكان نفسه من المكتبة، مما دفعني للاستفسار من عضو الهيئة الادارية عن السبب فقال (لا احد يسأل عنها)، ثم استفسرت من شخصيات اخرى مسؤولة في منظمات المجتمع المدني، وأكدوا لي انهم لم يتسلموا أي مطبوع من مطبوعات الثقافة الديمقراطية فلماذا وصلت الى تلك المنظمة ولم تصل الى بقية المنظمات؟ هذا السؤال كان احد الدوافع الاساسية التي دفعتني للاهتمام بموضوع (مطبوعات الثقافة الديمقراطية).

السيدة هدى محمد حمزة مسؤولة رابطة المرأة العراقية في محافظة بابل قالت عن مطبوعات الثقافة الديمقراطية (لم تصل الينا مطبوعات عن الديمقراطية، ولم يسع احدا الى ايصالها ورايتم بام عيني توفر تلك المطبوعات في واجهات مكاتب منسية ويعلوها الغبار، وقد مددت يدي خجلة لأتصفح احدها ولكني كنت محرجة (...)، ويبدو ان هناك منظمة او منظمات معنية بنشر مطبوعات الثقافة الديمقراطية نسيت مهمتها، اتصور ان هذه المهمة هي مهمة المثقفين الذين يتحملون مسؤولية بناء البلد، اضافة الى اجهزة الاعلام، اتمنى اطلاق سراح هذه الكتب المحفوظة داخل الرفوف وبرأيي ان الاهم هو النشء الجديد الذي يجب اعادة تكوينه، ولاسيما في المدارس.

تحدث السيد عامر طالب الربيعي امين عام مؤسسات الصداقة العراقية العالمية في العراق عن هذه المطبوعات قائلاً: طلبت من معهد الـ NDI الدولي وغيره من المنظمات ان يوفرلنا مطبوعات عن الديمقراطية، ولم احصل على أي شيء حتى من مؤسسة الـ RTI. يتعاون معنا حاليا مركز المجتمع المدني الذي وفر مشكوراً التدريب والدعم، وكل ما وصل الي من مطبوع ادارة الحكم الداخلي للمنظمات.

جمعية حقوق الانسان وزعت الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتلافياً لهذا النقص فقد حاولت ان اعد اكثر من مطبوع بخصوص الديمقراطية والمرأة في الريف والدور المدني والدور المهمش.

اننا بحاجة الى مطبوعات عراقية كتبت بايدي خبراء عراقيين وتوزيعها بين المنظمات ونتمنى ان تقوم وزارة الدولة لمؤسسات المجتمع المدني بذلك مع العلم ان فروعنا خارج القطر تطالبنا بتوفير مثل هذه المطبوعات.

نفي عدم الوصول

السيدة هدى محمد حمزة والسيد عامر طالب الربيعي وهما من الناشطين في منظمات المجتمع المدني نفيا وصول هذه المطبوعات في حين اكدت السيدة سهاد عبد السلام مسؤولة شؤون المرأة وصول مطبوعات الثقافة الديمقراطية من قبل مؤسسة (PT) تسلمنا ٣٠٠ نسخة من كل مطبوع وقمنا بتوزيعها)، والمطبوعات هي كتاب (اوراق الديمقراطية) و(ماهي الديمقراطية؟) اضافة لكتاب (المبادئ الاساسية لعمل المنظمات غير الحكومية) من اعداد رحمن الجبوري، واشارت الى ان تلك المطبوعات سلمت مع الاثاث للمنظمة.

اراء اخر

ومما لا شك فيه ان الفرق بين نفي وتأكيد وصول مطبوعات في الثقافة الديمقراطية قضية مهمة وجديرة بالمناقشة، وتدعو الى مساءلة (مؤسسة RTI التي كلفت بتنفيذ برنامج الحوار المدني في العراق بتكليف من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID التابعة للخارجية الامريكية لمعرفة الخلل فمشروع (برنامج الحوار المدني) نفذ بملايين الدولارات.

السيد اباذر قاسم الحسيني رئيس الهيئة الادارية لاتحاد منظمات المجتمع المدني في بابل قال (وصلنا ١٢ كتاباً) حول الديمقراطية وثقافة المجتمع المدني وصلت الينا قبل اسبوعين والكمية قليلة وزعت على الاخوة في منظمات المجتمع المدني ليس الا.

اما السيد ستار الربيعي رئيس جمعية التمريض العراقية وناشط في مجال الديمقراطية فذكر (لم يصل الى أي مطبوع من أية جهة رسمية وانني اعتمد على نفسي واصدقائي من المثقفين مثل حازم الصالحي الناشط في جمعية حقوق الانسان).

د. علي العميدي رئيس جمعية الباراسيكولوجي يقول (لم نتسلم أي مطبوع عن الديمقراطية، اشتركت بدورات عن الديمقراطية نظمتها منظمة .(RTI اعطونا ملازم لا تعكس مشكلات المجتمع. وعلى الرغم من الكم الكبير للمطبوعات التي تم توزيعها من قبل المؤسسات الدولية الا اننا لاحظنا عدم اكتراث المثقف العراقي في تداولها وانا لم الحظا احداً يعمل كتاباً وعزا السبب كون هذه الكتب غريبة بعض الشيء من مناخ المثقف العراقي، وان جذور الديمقراطية وتاريخها يختلفان تمام الاختلاف عن واقعنا وتجربتنا ونحس بان هذه الديمقراطية التي تتحدث عنها الكتب (مثالية) وغير قابلة للتطبيق، ولذا ان هذه التجربة لم تكن ذات تأثير في ثقافة المتلقي العراقي. يجب الافادة من كتاب محليين ونشر كتبهم وليست قراءة تجارب امريكية حدثت في القرنين الماضيين.

السيد مهند الدليمي اكتفى بذكر قول برنارد شو بشأن اعارة الكتب وحماقة من يعيد كتاباً مستعاراً. اما المحامي صلاح محسن صلال رئيس جمعية مراقبة حقوق الانسان فعلق قائلاً (للاسف) ان هذه المطبوعات لم تصل الينا وقلما رأيتها عند الاخوة في منظمات المجتمع المدني ولم نحصل على مطبوعات الـ NDI، وللاسف اري عدم وجود شفافية في عمل الجهات المعنية بنشر الثقافة الديمقراطية، نحن بحاجة لمثل هذه المطبوعات وبلدنا يفتقر الى مصادر بخصوص عملها وتطويرها ومن ثم تطوير المجتمع.

رأي المثقف العراقي

الشاعر مازن المعموري قال (طوال عامين لم يقع بين يدي أي مطبوع في الثقافة الديمقراطية، وجدت بعض المطبوعات في نقابة الفنانين خارج اطار المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمع العراقي في التعامل مع هذه المفاهيم الجديدة على مستوى النظرية والتطبيق بدءاً من العائلة واسلوب التعامل الحضاري وانتهاءاً بالسلوك اليومي في الشارع واماكن العمل، اذان مفهوم الديمقراطية لا يمكن استيعابه في اثر حقب طوال من الدكتاتورية والغاء الاخر. الاشكالية التي تواجه هذه المطبوعات - مطبوعات الثقافة الديمقراطية - ناتجة عن عدم تأثيرها المباشر بالمواطن العراقي تحديداً وانعدام القاعدة الثقافية له، في حين ان المواطن منهمك بمشكلات واقعية كالامن والاقتصاد.

في الماضي كان اذا ما استمع الناس الى قصيدة للشاعر الكبير الجواهري، فان تأثيرها يظل اقتصادياً في جميع انحاء العراق. لقد كان المجتمع العراقي آنذاك يمتلك قاعدة ثقافية واسعة وكان للمثقف والمبدع احتراماً وتأثيراً في الشارع العراقي حتى على من ليست له صلة بالثقافة والمثقفين، وهذا برأيي احدى اهم المعضلات التي تواجه كل المطبوعات والانجازات الثقافية والمفاهيمية التي يرادنشرها اليوم.

الطالبة الجامعية زينة العبيدي وهي صحفية تعمل في جريدة (العراقي) في محافظة بابل والتي (لم اقرأ او اشاهد أي مطبوع في الثقافة الديمقراطية/ انما حضرت ندوات عن الديمقراطية بصفتي الصحفية، وارى ان الفضائيات تنفع اكثر من المطبوعات، اذان عملية التلقي تكون اسهل وايسر.

دور منظمات الديمقراطية

تشكلت عقب سقوط النظام منظمات غير حكومية لنشر الثقافة الديمقراطية وكان بعضها فاعلاً فيما كان بعضها الآخر خاملاً بانتظار منشطات (المنح)، ولم تستطع هذه المنظمات ان تنجح في بلوغ هدفها في الوصول الى المناطق المظلمة في وعي المواطن العراقي، فالفاعل من تلك المنظمات لم تصل اليه مطبوعات الثقافة الديمقراطية واكتفى بندوات يحاضر فيها عراقيون ممن يملكون قدراً من الثقافة السياسية، اما الخامل من منظمات الديمقراطية فهو خامل اساساً ومشكوك في صدقيته وانتمائه الى الثقافة الديمقراطية، وهناك نوع ثالث من منظمات الديمقراطية، افاد من (المنح) ولم يقدم شيئاً سوى انشطة شكلية من الدورات والمحاضرات والمناقشات البائسة بشأن (الثقافة الديمقراطية)، ولم يصل سوى الى عدد لا يعتد به من المواطنين، ويكتفي باصدار البيانات. وهناك منظمات استطاعت ان تمثل الوجه المشرق للعقل الحضاري للعراقيين، وان تؤدي دوراً فاعلاً في الدعوة الى الديمقراطية مثل (منظمة الاسلام والديمقراطية)، التي اصدرت حتى الان (٩) اعداد من مجلة الاسلام والديمقراطية، وسلسلة الديمقراطية للجميع، وآخر ما وصل الينا منها الحلقة السادسة المعنونة. نظم الانتخابات للمحامي كامل بدر علوان، ومؤلفوها عراقيون يمثلون وجهات نظر عراقية، ان جهود هذه المنظمة في نشر الثقافة الديمقراطية من وجهة النظر العراقية لا يمكن الا ان تكون موضع الشكر والتقدير من ابناء الشعب العراقي، ونخبه السياسية والثقافية، والدينية، وكل ما ينقص الجهود المخلصة والنبيلة لهذه المنظمة (الاسلام والديمقراطية هو نفسه مشكلة توصيل مطبوعات الثقافة، الديمقراطية) وهناك مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية والتي يصدر مجلة (اوراق عراقية) وقد صدر منها حتى الان ثلاثة اعداد وتشترط مواصفات وقواعد للنشر فيها تجعل منها مجلة محكمة للثقافة العراقية السياسية الجديدة ويشرف عليها اساتذة متخصصون، والملاحظ على اوراق عراقية حرصها على الطابع الاكاديمي الذي يحد من دائرة التوزيع ومن ثم الانتشار بين القراء، ان اضافة الحوارات والمقابلات والجدراسات الميدانية والاستطلاعات للرأي العام بصدد الموضوعات التي تعنى بها المجلة لا تنقص اطلاقاً من قيمتها العلمية والاكاديمية.

وخلاصة القول ان دور منظمات الديمقراطية في نشر مطبوعات الثقافة الديمقراطية وتوصيلها الى القراء مازال غير فاعل وبحاجة للتفعيل، مع تقديرنا للجهود النبيلة لمنظمة الاسلام والديمقراطية، التي تعذر علينا الاتصال برئيس تحرير مجلتها المفكر العراقي الدكتور محمد عبد الجبار الشبوط والمشرف العام على سلسلة (الديمقراط ية للجميع).

دور وزارة الثقافة

واستطاعت وزارة الثقافة العراقية ان تؤدي دورها الوظيفي في اعداد ونشر مطبوعات في الثقافة الديمقراطية تحت عنوان (الثقافة الديمقراطية) وهي سلسلة كتب جديدة تضطلع وزارة الثقافة باصدارها شهرياً، وتعنى السلسلة على حد تعريفها (بالثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان وقضايا المجتمع المدني). ويرأس تحريرها الاستاذ الدكتور محمد عبد الجبار، وقد صدر عنها حتى الان (٤) كتب، يقول رئيس تحرير سلسلة الثقافة الديمقراطية: (عمد النظام السابق الى اغلاق كل منافذ المعرفة الديمقراطية نظرياً وعملياً في اطار مخططه تجهيل الناس وتسطيح وعيهم ما يمكنه من فرض ارائه وتصوراته ومن ثم سلطانه وجبروته، ومن هنا برزت الحاجة الملحة الى اقامة جسور بين المناخ المعرفي في العراقي والمناخ المعرفي العالمي على صعيد الثقافة السياسية الديمقراطية بكل ما تختزنه من مقررات معرفية وتطبيقية، وحلول لمشكلات واقعية وتحليل لتجارب عملية.

ويستدرك ليقول (ان عملية التجسير الديمقراطي لا تأتي بشيء جديد بصورة كاملة فليست الديمقراطية بصناعة غريبة على الارث الثقافي العراقي العريق فثمة اشارات ديمقراطية موغلة في القدم يمكن قراءتها في ملحمة كلكامش وفي العديد من جوانب الحياة السياسية في العراق القديم، كما ان في الاسلام من القيم العليا والمؤشرات التشريعية العامة ما يمكن عده اطاراً عاماً لاعادة انتاج الديمقراطية عراقياً فضلاً عن موروث ثقافي ديمقراطي عراقي كان يؤسس للديمقراطية في النصف الاول من القرن الماضي وحتى تخوم ستينياته قبل استيلاء النظام السابق على السلطة)، واثنى على جهود الاستاذ الجزائري في صدور هذه السلسلة.

لكن مطبوعات الثقافة الديمقراطية هذه التي وزعت لتصل الى المواطن مجاناً، تسربت الى اكشاك بيع الصحف والكتب، ولقد اشتريت ثلاثة منها بـ (٧٥٠) ديناراً ودهشت لانخفاض السعر وحين استفسرت من صاحب (الكشك) قال: (انها وزعت علينا لتوزعها على المواطنين مجاناً، واشتريت الكتاب الرابع من باب المعظم بـ (٢٥٠) ديناراً. ان كتب سلسلة الثقافة الديمقراطية هي الاخرى لم تصل الى المواطنين فأين موضع الخلل؟ الوزارة مشكورة طبعتها ووزعتها على الجهات التي يفترض انها ستقوم بمهمة إيصالها، ومن بينها مؤسسة المدى، وقد تحدث السيد باسم ناصر خلف وقال (ان الوزارة اوصلت الينا المطبوعات وقمنا بتوزيعها على وكلائنا في المحافظات، وروادمكتبة المدى ومؤسسات المجتمع المدني وكانت الكمية قليلة، وكذلك وزارة حقوق الانسان والمكتبة الوطنية وجامعة بابل، وكان مايهمنا توزيعها على القراء من اجل التثقيف المجتمعي.

استفسرنا عن هذا الامر من السيد عمر حسن كاظم صاحب مكتبة لبيع الصحف والكتب والمجلات فأجابنا قائلاً (الم تردنا مطبوعات عن الديمقراطية وكل الذي وصل الينا هو الحلقة الاولى والثانية من سلسلة الثقافة الديمقراطية ونوزعها مجانا على القراء، وهناك الكثير من الاخوة والاخوات يسالون عن مطبوعات بخصوص الفيدرالية وحقوق الانسان والمرأة والحقيقة ان أي كتاب عن منظمات المجتمع المدني غير متوفر في السوق سواء في المتنبي، ام في مكتبة المدى التي هي من ارقى المكتبات.

تصنيف المطبوعات

تبين من خلال البحث ان مطبوعات الثقافة الديمقراطية يمكن ان تصنف الى:

١- مطبوعات وزارة الخارجية الامريكية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وقد تبنت توزيعها مؤسسة المثلث للابحاث العالمية (RTI الامريكية التي نفذت برنامج دعم الحكومة المحلية وبرنامج الحوار المدني في العراق بتكليف من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية مكتب العراق (NDI. ولا نعلم ان كانت هناك مؤسسات اخرى قد قامت بتوزيع مطبوعات الثقافة الديمقراطية، فمنطقة البحث الجغرافية تحددت في محافظة بابل.

٢- مطبوعات المنظمات العراقية المعنية بالديمقراطية كمنظمة الاسلام والديمقراطية والتي تصدر مجلة الاسلام والديمقراطية وسلسلة (الديمقراطية للجميع) والمعهد الكوردي للانتخابات (KIE الذي نشر (دليل لمساعدة الاقلية القومية للمساهمة في العملية الانتخابية) عن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان في منظمة الامن والتعاون الاوربي OSCE-ODIHR، ومركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية الذي اطلعنا على مجلته الشهرية (اوراق عراقية).

٣- سلسلة (الثقافة الديمقراطية) التي تصدر عن وزارة الثقافة العراقية وقد صدر عنها حتى الان (٤) كتب كلها عن الانتخابات كما يجب ملاحظة ان تلك المطبوعات لم تشر اغلفتها على عدد النسخ المطبوعة منها، باستثناء مطبوع المعهد الكوردي للانتخابات الذي طبع منه (٤٠٠٠) نسخة.

ورافق تنفيذ برنامج الحوار المدني القاء محاضرات بخصوص الديمقراطية مع توزيع مطبوعات الخارجية الامريكية اضافة الى الدورات العديدة التي اقامتها مؤسسة الـ RTI.

استنتاجات

١- ان عدد من وصلت اليهم مطبوعات الثقافة الديمقراطية قليل جداً، وهم حصراً رؤساء واعضاء منظمات المجتمع المدني الذين انضموا الى الدورات التدريبية التي اقامتها مؤسسة الـ RTI.

2- لم تصل مضامين تلك المطبوعات الى شرائح عديدة من المجتمع العراقي خصوصاً طلاب المدارس والجامعات وهم شريحة مهمة ينبغي ان تتوجه الجهود لتوصيل مفاهيم الديمقراطية اليهم.

٣- الترجمات لم تكن جيدة مما اعاق العملية الاتصالية بين الخطاب الثقافي للديمقراطية ومن يتوجه اليهم هذا الخطاب.

٤- اظهرت اشكالية مطبوعات الثقافة الديمقراطية ان العقول العراقية قادرة على التحاور جدلاً والاعراب عن وجهات نظر واراء عقلانية فعالة في مستوى العرض والانتاج الثقافي.

٥- لاسباب عديدة لم تستطع مؤسسة الـ RTI من التنفيذ الخلاق لبرنامج الحوار المدني ومنه ايصال المفاهيم البنيوية للثقافة الديمقراطية الا لعدد محدود من العراقيين (...).

٦- ضياع اموال وجهود كان ينبغي على العراقيين المسؤولين عن ايصال وتوصيل مطبوعات الثقافة الديمقراطية الحرص عليها خصوصاً ممن عملوا في برنامج الحوار المدني مع ان هناك نماذج عبرت عن حرص حقيقي على خدمة الناس، ولكنها قليلة.

٧- غياب مطبوعات ثقافة التفكير، التي من شأنها تهيئة الاذهان للتفاعل مع جديد الثقافة العراقية.

الثقافة الديمقراطية بين الشرح الامريكي والواقع العراقي.

من المحرر

خطوة أولى باتجاه فتح حوار واسع و(مصافحة وطنية)

لم يشهد بعض مناطق العراق، التي توصف اليوم بالمتوترة، أعمال عنف ضد العراقيين أو ضد القوات الأجنبية، وظل الوضع الأمني في جميع أنحاء العراق تقريبا يتسم بالهدوء، هذا مع اجتياح القوات الأمريكية العراق. لكن ما أن تشكل مجلس الحكم المؤقت، حتى هبت موجة من العنف لم تنطلق على أساس "عنف مسبب". ولا مجال هنا لاستعراض الأسباب الواقعية ومحاولة تحليلها. ودام العنف الذي فاحت منه رائحة الطائفية في أكثر من اعتداء، بل أن محاولات نفذت من اجل زج الأديان في صراع مسلح، وهذا ما يمكن قوله على الاعتداءات التي طالت الكنائس. على أن العراق، الذي يوصف عن حق بموزاييك طوائف واديان، لم يشهد على مدى تاريخه الحديث صدامات دينية أو عرقية أو طائفية، اللهم إلاّ أحداثا يمكن القول عنها انها كانت ومضات عنف يتعرض لها أي مجتمع تقريبا...

كان أهل هذا البلد يرجون أن تضع الانتخابات حدا للانتهاكات التي يتعرضون لها كل لحظة. وأُعلن عن موعد الانتخابات وشرعت السلطات المختصة بالتحضير لها. لكن، ونقولها بأسف بالغ، أن بعض الجهات التي تشكلت بعد انهيار النظام السابق، أعلنت عن مقاطعتها لها، وهذا طبعا حق متيسر لكل واحد. لكن ينبغي الانتباه هنا: إن تيارا أو جهة معينة لا تمثل شخوصها إنما يفترض أنها تعكس وتجسد رأي وموقف قطاع معين من المجتمع. وعليه ينبغي الحذر من اتخاذ موقف لربما يفرط في حقوق القطاع الممثَل. نعتقد أن هذا ما جرى في ما يخص موضوع الانتخابات. ومضى الناس إلى صناديق الاقتراع في ظروف مهددة فعلا. وتأخر الإعلان عن الحكومة، ويبدو أن التأخير كان متصلا، في بعض جوانبه، بإشراك من لم يرد المشاركة فيها !. وما أن أُعلنت التشكيلة النهائية حتى وجهت السيارات المفخخة لتسلب أرواح المارة والمتبضعين، وانتشرت العبوات في أرضنا التي في أمس الحاجة الى زرع الأشجار. وفجأة حطت طائرة رايس في أربيل لتصرح بضرورة إشراك السنة ! فلقي كلامها هذا "ترحيبا".

وتزايدت الدعوات إلى فتح حوار عراقي . عراقي. ويقتضي المنطق البسيط أن يقام الحوار بين "متحاورين" لا يمكن أن يكون أحدهما غامض الهوية ومشكوكاً جدا في غاياته. إن "العنف" في العراق روافده متعددة ومتنوعة، بل أن حتى غاياته ليست كلها موحدة. وبعبارة أخرى، لا يمكن الحديث عن "معارضة"، بمعنى الانسجام والترابط والوضوح. ولهذا ينبغي فرز الجهة التي ينبغي محاورتها.

بعد تصاعد الاعتداءات، كان الواقع ينذر بحرب أهلية، طائفية بالمعنى الدقيق للعبارة. لكن جهات من السنة والشيعة، مؤثرة في القرار السياسي، تداركت الحال، ونأت بأهل العراق من الانفجار. وما كان هذا ليحصل لولا الحوار. ظهر الحوار في قلب الاعتداءات ليقول كلمة الفصل: ندين الجرائم بحق أي عراقي، ونعمل على حماية أي عراقي. ودعوة رافع السلاح للحوار إنما هي دعوة لحمايته، وتثبيت لحقوق من يمثلهم. الحوار إذاً ممكن جدا، وقد حصل فعلا. ولطالما أشار الخبراء بالشأن العراقي إلى أن العمليات العسكرية لا توصل، وحدها، إلى بسط الأمن والطمأنينة. وشددوا على إشراك الطوائف كلها في النظام السياسي، ورصد الأموال الكافية لإعادة إعمار بلد شهد حربين وحصاراً واحتلالاً، وإيجاد فرص عمل. ويرون أن هذه النقاط الثلاث هي مفاتيح امتصاص الدعم الذي يتلقاه المسلحون.

اليوم، سعت الحكومة إلى فتح حوار مع أطراف "معارضة" لها ثقلها في "التمرد". فقد صرح السيد همام حمودي، رئيس الهيئة المكلفة بإعداد مسودة الدستور، أن الحكومة سعت الى حوار "غير مباشر" مع أطراف فاعلة من العرب السنة، وهي دعوة لهم ليسهموا في صوغ دستورهم، دستور العراقيين جميعا. لكن الاتصالات لم تشمل جماعات ترتبط بالزرقاوي الذي يحمل على أكتافه وزر أرواح من راحوا ضحية سياراتهم المفخخة، وعمليات الخطف، والاغتيالات.